

من الانتعاش إلى التنمية المستدامة

حلقة العمل الإقليمية: بشأن سياسات الإنتعاش المتكاملة نحو أهداف التنمية المستدامة

في غرب آسيا وشمال أفريقيا

في سياق وباء COVID-19

جمهورية السودان



الدكتور وديد عريان

- أستاذ علوم التربة في جامعة القاهرة
- مستشار رفيع المستوى، التنمية المستدامة، جامعة الدول العربية
- منسق برنامج "مبادرة ترابط مخاطر المناخ"
- رئيس فريق مؤلفين للتقرير الدولي حول تعقيدات مخاطر الجفاف
- المنسق العام لمشروع اعداد خارطة الاستخدام الامثل للاراضي بالسودان 2019-2006

الندوة الوطنية على الإنترنت في 19 يناير 2021

المجتمع العالمي لا يبذل ما يكفي لمواجهة تحديات كثيرة تواجهه منها تغير المناخ والظواهر الشاردة، والتصحر، ونقص المياه وندرتها، والجوع. والجدير بالذكر هنا ان الحكومات في جميع أنحاء العالم سعت لاتخاذ إجراءات سريعة مع فيروس Covid-19 بأعتبره حادث يتم تحت اعيننا ويؤثر علينا بقوة الان، وعلى النقيض من ذلك تفعل مع التحديات الأخرى لانها في أذهان العديد من الناس، "تتعلق بشيء يحدث في مكان آخر ووقت لاحق....!!!"

لكن كيف يمكن ان ناعد الدول في التعافي من الكورونا..... مع التركيز على الودان كلما أمكن بشكل خاص، وهذا ما أتحدث عنه

جامعة الدول العربية، فيما يخص التنمية المستدامة، تتابع اللجنة العربية رفيعة المستوى للتنمية المستدامة بالتنسيق مع الامانة العامة ممثلة في ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، تنفيذ اجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

كما تدرس كل ما من شأنه بناء الشراكات للعمل وتعزيز التنسيق الإقليمي مع المنظمات الدولية والأقليمية والعربية ومع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات ومذقة حوار أقليمي (الأسبوع العربي للتنمية المستدامة) وتنظيم الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بين الدول الأعضاء. والبناء على أهداف التنمية المستدامة والتركيز على الانتقال من السياسات العالمية إلى تمكين الإجراءات التاعدية، مع مراعاة السياق الفريدة للمنطقة.

وتتابع ايضا مجموعة أدوات من شأنها دعم الشراكة وخلق بيئة حية نحو تنفيذ برامج لتعزيز التعامل مع تغير المناخ. ويجرى استخدام هذه الأدوات من قبل إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي وشركائها (من مسؤولين حكوميين ومنظمات دولية وإقليمية ومنظمات غير حكومية وقطاع خاص ومجموعات الشباب، والنساء، والبرلمانيون، ورجالات الإعلام، والأكاديميون ... وغيرهم).

وقد أظهرت النتائج أن هذا النهج يحقق تأثيرًا من خلال المساعدة في تطوير والحفاظ على علاقات قوية ومذقة.

الإطار التوجيهي العربي لدعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة (محدث)

تستمد جميع المبادئ أهميتها من مبدأ حقوق التنمية للجميع، ومن الضروري للنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إرساء هذه المبادئ كأولوية لبناء القدرات و□ياغة ودعم ومواءمة سياسات التنمية المتكاملة ودمج برامج وخطط عمل أهداف التنمية المستدامة.

تؤكد هذه المبادئ على السياسات الشاملة من حيث المبدأ، وفي نفس الوقت تلبي احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي القدرات الفريدة والشباب.

الحوارات المجتمعية حول التنمية المستدامة

أحد أكثر منصات التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي الهادفة لتعزيز حوار أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية أهميةً وحسماً الأسبوع العربي الرابع على هامش الاكسبو 2021 سيتناول في جلسة خاصة كيف تسهم التنمية المستدامة في التعافي من الكورونا	منصة الحوار السنوي - الأسبوع العربي للتنمية المستدامة (ASD-Week)
تهدف المنصة إلى زيادة وعي الشباب بأهداف التنمية المستدامة وتشجيع المبادرات والأفكار الشبابية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة نحن شجعنا وشاركنا في عدد من الاجتماعات الافتراضية حول تأثير الكورونا	منصة الشباب العربي للتنمية المستدامة
تهدف الشبكة إلى دمج جهود منظمات المجتمع المدني وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة نحن شجعنا وشاركنا أيضا في عدد من الاجتماعات الافتراضية حول تأثير الكورونا	الشبكة العربية للمنتديات الوطنية للتنمية المستدامة
شبكة مؤسسات العطاء الاجتماعي التي تهدف إلى تكامل الجهود وتقديم الدعم اللازم للاستثمار في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نحن شجعنا وشاركنا أيضا في عدد من الاجتماعات الافتراضية حول تأثير الكورونا	شبكة العطاء الاجتماعي
تهدف الشبكة إلى تعظيم دور العلم والتكنولوجيا والمعرفة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية (تحت الإنشاء)	الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة



Shared Prosperity Dignified Life



United Nations Trust Fund
for Human Security



التقرير الإقليمي حول أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية

شهد العقد الماضي تصاعداً حاداً في النزاعات في جميع أنحاء المنطقة العربية. وقد تبين أن هذه النزاعات أكثر حدةً وطولاً وتعقيداً، مما ألحق الضرر بالمشهد الثقافي الغني في المنطقة وقوّض الأمن البشري وفرص التنمية المستدامة. كما أدى الأثر التراكمي للنزاع إلى خسارة مئات الآلاف من الأرواح، وتدمير الممتلكات والبنى التحتية، ونزوح الملايين، وتفاقم أوجه عدم المساواة.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها، بما تعكسه من مبادئ الأمن البشري، تتشد إلى عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز. إلا أنه مع تطور ديناميات النزاع في جميع أنحاء المنطقة العربية، تواجه الدول التي تشهد نزاعات أو تتأثر بها مجموعة من التحديات ذي السياق المحدد التي تقيد القدرات والموارد المتاحة على حد سواء، وتقوّض استحقاقات مكاسب التنمية واستدامتها.

وعلى ضوء هذه الخلفية، ثمة وعي متزايد بأن العديد من أهداف التنمية المستدامة سيتعذر تحقيقه ما لم يتم التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها البلدان المتأثرة بالنزاعات، وذلك عبر اتباعها نهجاً شاملاً يربط ما بين العمل الإنساني والتنمية وجهود السلام. والاحتمال وارد بتقويض تطلعات خطة عام 2030 للسكان والدول في المنطقة بدرجة كبيرة أو إبطالها كلياً ما لم تُبذل الجهود المعززة لفهم آثار النزاع والتخفيف من وطأتها.

لذلك تمشياً مع الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لتحقيق السلام والتنمية لشعوب المنطقة، وشعوراً منها بالقلق إزاء تفاقم الأوضاع في البلدان المتأثرة بالنزاعات، طلبت اللجنة العربية للتنمية المستدامة، في اجتماعها الثالث في ديسمبر 2017، إلى الجامعة إعداد تقرير إقليمي. يتناول تقرير "أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية" وتداعيات النزاعات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة. وقد قادت جامعة الدول العربية صياغة التقرير وأجريت البحث بالتنسيق والشراكة مع كل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن UNTFHS البشري، والإسكوا، UN-ESCWA والمنظمة الدولية للهجرة IOM .UN-Migration.

ويغطي التقرير، في مبادرة إقليمية، الدول الأعضاء التي تشهد نزاعاً، والخارجة من نزاع، والمتأثرة إقليمياً بنزاع. ولتحليل أفضل للوقائع ذات السياق المحدد، بما في ذلك التحديات القائمة والفرص المتاحة في حالات النزاع في المنطقة، تم اختيار ثماني دول أعضاء هي: المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، ومال الاتحادية، جمهورية العراق، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، الجمهورية اليمنية و الجمهورية العربية السورية

وتسلّم الدراسة بأن حكومات الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني والمجموعات المتضررة تقدّم منظوراً مقارناً فريداً ومزايا عديدة للنهوض بخطة عام 2030 في البيئات المتأثرة بالنزاعات. ولإنشاء إطار عمل كليّ كان لا بد من اعتماد نهج على مستوى المجتمع بأسره يعترف بالأدوار المختلفة التي تضطلع بها هذه المجموعات.

تشجيع الشراكات القوية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لدعم أصحاب المصلحة المتعددين في تعزيز السلام والمؤسسات بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال **التعاون ودعم هذه الجهات على مستوى القدرات كما هو مبين في الهدف 17** ويضمن ذلك توظيف قدرة المؤسسات، بما في ذلك رصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تعزيز قدرات أصحاب المصلحة المتعددين وملكيّتهم لخطة عام 2030 على المستوى الوطني.

من أجل إحراز تقدم نحو أهداف التنمية المستدامة وتحقيق نتائج جماعية، اتّضح أن **النهج الشامل أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى أصحاب المصلحة ومن أجل التواصل مع المجتمعات المحلية.**

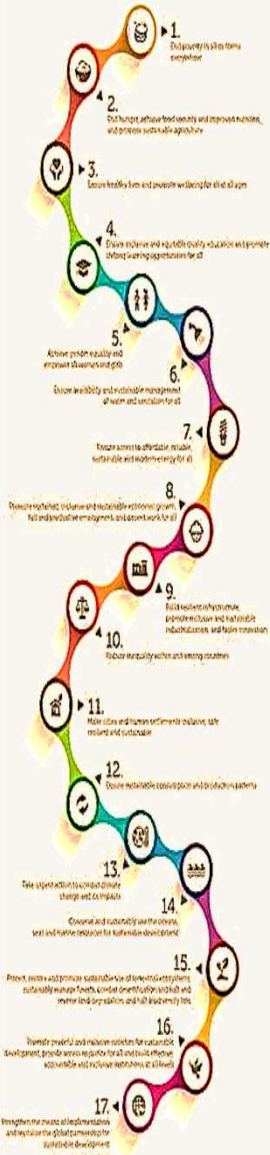
إنّ التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية المعنية التي تشمل **الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية** بدون أن تقتصر عليها، سيضمن وصول الجهود الوطنية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة إلى الفئات الأكثر ضعفاً والمعرضة لخطر الإهمال في إطار العمل لتحقيق خطة عام 2030.

كما يتضح من إسهامات الممثلين عن أصحاب المصلحة المتعددين، فإن الحكومات التي تشهد النزاعات أو المتأثرة بها حريصة على العمل بالتنسيق وثيق مع المجتمعات الإقليمية والدولية من أجل اتباع نهج مستدام نحو **الاحتياجات الانسانية والتنمية وبناء السلام**. وتضطلع المجتمعات الإقليمية والدولية بدور رئيسي في دعم هذه الجهات لدعم الاحتياجات الإنسانية و إرساء السلام وتحقيق التنمية على المدى الطويل

17 PARTNERSHIPS FOR THE GOALS



16 PEACE, JUSTICE AND STRONG INSTITUTIONS





Shared Prosperity Dignified Life



اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية

الإطار الاقليمي التراتيجي العربي وخطة العمل من أجل القضاء على الجوع

طلبت اللجنة العربية رفيعة المستوى للتنمية المستدامة إلى اللجنة الفرعية وضع إطار استراتيجي إقليمي وخطة عمل من أجل القضاء على الجوع:

- توفير التوجيه الاستراتيجي لدول المنطقة وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن الأولويات الرئيسية التي ينبغي مراعاتها في سياساتها واستراتيجياتها وخططها وبرامجها الرامية إلى تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة؛
- ضمان التزام قوي من جميع أصحاب المصلحة، نحو تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وغيرها من أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الأهمية؛
- تحفيز الاستفادة من التعاون الإقليمي من خلال: تبادل المعارف والعلوم والتكنولوجيات، واتخاذ الإجراءات لمعالجة القضايا العابرة للحدود والاستثمارات المشتركة على أساس مبدأ "الربح للجميع" والتكامل في العمل

الوصول لمبادرة عربية حول "القضاء على الجوع" لتسريع تحقيق هدف وغايات الهدف الثاني وما يرتبط بها من أهداف وغايات

- تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة يشكل أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية لعدة أسباب منها:
- تزايد عدد الجياع في المنطقة منذ عام 2014 ليصل اليوم إلى نفس المستوى الذي كان عليه قبل عشر سنوات، كما أن نقص التغذية لدى الأطفال لا يزال يمثل مشكلة خاصة حادة (الفاو، 2019)؛
- انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات التي طال أمدها والنزوح الجماعي؛
- ارتفاع عدد السكان، يؤثر على الأمن المائي والأمن الغذائي والفقر المتزايد وتدهور الأراضي، والتدهور وكلها تؤثر على تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة؛
- الضعف الهيكلي للمنطقة - لا سيما من حيث ندرة المياه والأراضي الخصبة للزراعة، وتغير المناخ، يستلزم نهجاً مزدوجاً يركز على الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية، ويدعم هؤلاء بنظم زراعية ذكية ومستدامة مناخية يمكن أن تحمي الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي؛ وتقديم دعم محدد إلى المستهلكين الفقراء في المناطق الحضرية، والتركيز على ضمان فرص الدخل وتوفير فرص العمل المستدامة، وبرامج الحماية الاجتماعية؛
- التقدم في تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة سيكون له تأثير إيجابي كبير على أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الأهمية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة 1 (الفقر) و 6 (المياه) و 13 (تغير المناخ) و 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية).

- الأولوية 1: زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام؛
- الأولوية 2: تسريع وتيرة التحول الريفي؛
- الأولوية 3: ضمان الحد □ ول على الغذاء عن طريق تعزيز نظم الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية؛
- الأولوية 4: تشجيع التحول الاستراتيجي نحو اتباع نظم غذائية أكثر □ حة واستدامة؛
- الأولوية 5: الأولويات 5 بناء القدرة على الحد □ مود أمام ال □ دميات والضغوط؛
- الأولوية 6: الحفاظ على السلام وتخفيف آثار ال □ راع؛
- الأولوية 7: تعزيز التجارة والاستثمار داخل المنطقة لإدارة الأمن الغذائي

الأولوية 1: زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام

- الاستثمار في قطاع الزراعة، ولا سيما ما يخص □ غار الملاك
- تعزيز و □ ول □ غار الملاك إلى مسخلات الإنتاج والخدمات
- الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير
- سد الفجوة المائية
- معالجة تدهور الأراضي
- الحد من الهدر و فقدان الطعام

الأولوية 4: تعزيز التحول الاستراتيجي نحو اتباع نظم غذائية أكثر □ حة واستدامة

- البيئات الغذائية - سياسات للتأثير على سلوك المستهلك والحد من المخاطر الغذائية
- الإمدادات الغذائية - إعادة □ ياغة الأغذية للحد من المخاطر الغذائية
- إ □ لاح الإعانات الغذائية
- استخدام الضرائب الغذائية بشكل استراتيجي
- تشجيع وضع العلامات التغذوية
- تنظيم الإعلان عن الأطعمة والمشروبات التي تستهدف الأطفال وتسويقها

الأولوية 6: الحفاظ على السلام والتخفيف من آثار النزاع

- العمل على امتداد العلاقة بين الإنسانية والتنمية والسلام
- ضمان الو □ ول إلى المبادئ الإنسانية والتمسك بها
- الاستثمار في الأمن الغذائي ونظم المعلومات التغذوية
- توفير الدعم في سبل كسب العيش وتعزيز الأسواق لتعزيز (إعادة)
- المشاركة في الأنشطة الاقتصادية □ ادية المنتجة
- توسيع نطاق تغطية برامج شبكات الأمان الاجتماعي

الأولوية 2: تعزيز ودعم الروابط الريفية الحضرية والنهج المتكاملة

- سياسات التحول الزراعي
- استراتيجيات التنمية المتكاملة المتعددة القطاعات
- تحسين الخدمات العامة في المناطق الريفية

الأولوية 3: ضمان الحد □ ول على الغذاء من خلال تعزيز نظم الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية

- وضع سياسات متكاملة للحد □ ول على الطعام المغذي
- تعزيز الاستهداف والرد □ د الفعالين لنظم الحماية الاجتماعية
- توسيع الروابط بين أهداف الفقر الإنمائي والدور الذي يمكن أن تؤديه الحماية الاجتماعية في مواجهة ال □ دميات وحالات الطوارئ

الأولوية 5: بناء القدرة على الحد □ مود أمام ال □ دميات والضغوط

- تعزيز إدارة مخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث
- ر □ د الأزمات ومخاطر الكوارث مقرونة بالإنذار المبكر والإجراءات الاستباقية
- الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل الحد □ مود من أجل الحد من ضعف المجتمعات المحلية أمام الأزمات والكوارث
- تعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة و "إعادة البناء بشكل أفضل" في الإنعاش وإعادة التأهيل والتعمير

الأولوية 7: تعزيز التجارة والاستثمارات داخل المنطقة لإدارة الأمن الغذائي

- تعزيز التعاون الإقليمي لتعزيز التجارة داخل المنطقة
- إنشاء احتياطات غذائية مشتركة إقليمية وشبه إقليمية
- إدماج التجارة كجزء من استراتيجيات الأمن الغذائي ووسيلة للنمو الاقتصادي
- الاستثمارات المشتركة



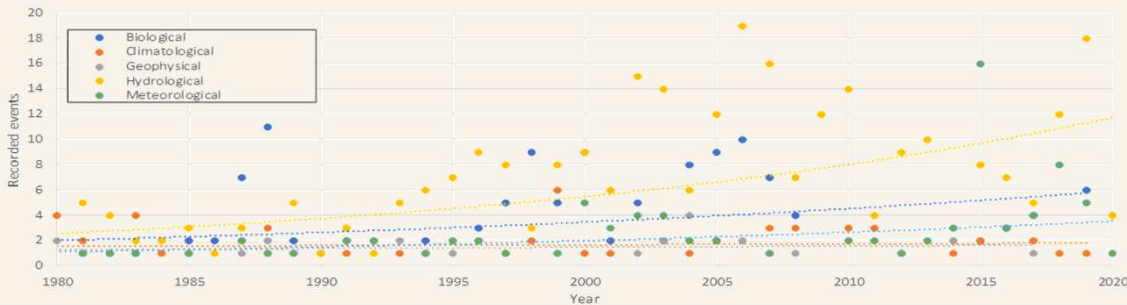
اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية

الفيضانات في السودان الكوارث والآثار وإدارة المخاطر

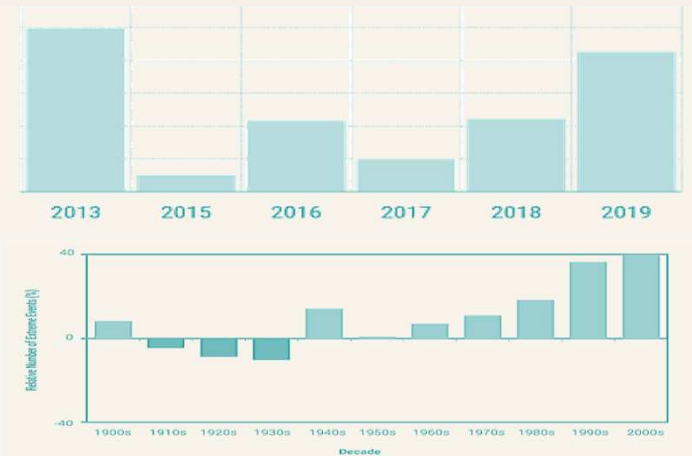
ونظراً لخطورة الاوضاع التي يشهدها السودان هذا العام وأثارها السلبية على تنفيذ اجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة وما تشكله من تهديد للاستقرار في السودان الذي يشهد فيضانات متتالية كل عام خلال العامين السابقين. وفي إطار عمل اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية، يقترح اعداد دراسة حول الفيضانات في السودان الكوارث والآثار وإدارة المخاطر، من خلال العناوين التالية:

- نظرة شاملة على طبيعة وآثار الفيضانات في السودان،
- تحديد العلاقة بين تغيرات المناخ وتقلباته مع تزايد معدلات السيول داخل السودان،
- العلاقة بين الفيضانات وتطور حالة الغطاء الارضي واستخدامات الأراضي في السودان،
- العلاقة بين الفيضانات ومستويات المعيشة واستقرار السكان،
- كيفية بناء المرونة وإدارة مخاطر الفيضانات لضمان استقرار المجتمعات السكانية الريفية والرعوية والحضرية.

خلال شهر سبتمبر 2020 أعلن المجلس القومي للدفاع المدني بجمهورية السودان حالة طوارئ لمدة ثلاثة أشهر بسبب ما خلفته اثار الفيضان (السيول) المأسوي الناجم عن الأمطار الغزيرة غير المسبوقة منذ 100 عام على السودان. والأكثر من ذلك ارتفاع منسوب المياه في النيلين الأزرق والأبيض من جراء هذه الأمطار الغزيرة والتي أدت حتى اليوم، طبقاً للبيانات المعلنة، لأضراراً بشرية فُدرت بنحو 100 قتيل وإصابة العشرات إلى جانب الأضرار المادية حيث أشارت وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية السودانية في ذلك الوقت إلى أن أكثر من 100 ألف منزل انهارت انهياراً كلياً وأن أكثر من 5 مليون سوداني قد تضرروا .



Number of disasters by type and year in the Arab Region between 1980 and 2019





Empowered lives.
Resilient nations.

مرفق الارتباط بين هدف المناخ وأهداف التنمية المستدامة

النتيجة 1: زيادة الوعي والفهم للنهج المتعلقة بالصلة المناخية في سياق تحقيق التنمية بين الأطراف الفاعلة في مجال التنمية

- السياسات والاستراتيجيات الإقليمية ذات الصلة التي تم رسمها لتسليط الضوء على الثغرات والفرص الرئيسية في أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والأولويات القطاعية المحددة
- "بناء حوارات" إقليمية شاملة مع أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي والوطني لتسليط الضوء على كيفية مساهمة مختلف الجهات الفاعلة في نهج "ترابطات المناخ"
- الجهود التي تبذل لمواجهة السياسات بما في ذلك التقارير الرفيعة المستوى التي تتضمن مواد التدريب والتدريب ذات الصلة

النتيجة 2: تعزيز الوصول إلى التحليل والأدوات والالتزامات الإقليمية على المستوى الإقليمي لدعم نهج الربط بين أهداف التنمية المستدامة

- دعم التحليل من أجل تحسين تحديد المخاطر ومواطن الضعف ووضع خطوط أساس للقدرات التكيفية والقابلية للتأثر الاجتماعي
- تعزيز خدمات الإنذار المبكر والأدوات ونهج تقييم المخاطر من أجل تحسين القرار
- دعم وضع الاستراتيجيات وإنتاج تقارير تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تغير المناخ لدعم العمل المنسق على الصعيد الإقليمي

النتيجة 3: تعزيز البيئة التمكينية على الصعيد الوطني والمحلي من أجل البرامج والالتزامات الرامية إلى إدماج نهج الصلة بين أهداف التنمية المستدامة في مجال المناخ على الصعيد الوطني والمحلي

- دعم وضع السياسات في القطاعات الرئيسية وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة
- إنشاء صندوق تجريبي يسمح بالوصول إلى المنح من أجل النهوض بتنفيذ البرنامج بالمجتمعات المحلية
- الحد من التمويل الأخضر المستدام والشراكات مع القطاع الخاص التي تدعمها الشراكة لتمكين بناء القدرة على المرونة والنهوض بنهج "رابطة المناخ" في إطار مبادرة التنمية المستدامة

يشكل مرفق الترابط بين أهداف التنمية المستدامة والمناخ شراكة إقليمية فعالة في برنامج لدعم الدول العربية في إطار الأهداف 13 من الأهداف الإنمائية للألفية. ويقترح المرفق نهجاً يركز على تحقيق فوائد واضحة في أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل تلك المتعلقة بما يلي: الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والوصول إلى المياه، وعدم المساواة، وتدهور الأراضي، والسلام والاستقرار، والشراكة من أجل تحقيق الأهداف مع التمويل المستدام، والمعلومات - المعرفة المتعلقة بالأهداف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ويسعى المرفق إلى الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة والتركيز على الانتقال من السياسة العالمية إلى الإجراءات التي تتيح اتخاذ إجراءات من القاعدة إلى القمة، مع مراعاة السياق الفريد للمنطقة.



آلية التمويل المدمج في المنطقة العربية

تقرير تعزيز التمويل المدمج وتادام والتمويل المناخي في المنطقة العربية

موجز التوجهات المتعلقة بالسياسات

تم تنفيذ العمل في سياق اعتماد الدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 والتزامها باتفاق باريس. تقدم الدراسة مناقشة لممارسات التمويل المستدام الأكثر انتشاراً في مصر والأردن والمغرب والبحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. كما يقدم تقييماً لحالة التمويل المتعلق بالمناخ في الأردن وتونس والعراق ومصر.

ويلي ذلك مناقشة للحوافز التي تحول دون زيادة التمويل المستدام والتمويل المتعلق بالمناخ،

وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص في المنطقة لإبراز نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المرتبطة باستعداد النظام المالي العربي للتحول إلى الاقتصادات الأكثر مراعاة للبيئة.

وتتبع الدراسة بمناقشة للممارسات الجيدة والتوجهات المتعلقة بالسياسات العامة لتعزيز استعداد القطاع المالي في المنطقة لدمج التمويل المستدام والتمويل المتعلق بالمناخ.

تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي:

- سن القواعد والأنظمة المالية المتعلقة بتغير المناخ
- إقرار الإبلاغ الإلزامي عن البيئة والاجتماعية والحوكمة ESG ومتطلبات الكشف عن البيانات
- اعتماد ممارسات الاستدامة الإلزامية في ممارسات الإقراض لدى المؤسسات المالية.

زيادة الوعي بمزايا التمويل المدمج:

تعزيز التغيير الثقافي من خلال القيام بحملات تعليمية وتدريبية وتوعوية شاملة مماثلة لتلك التي تقوم بها معظم البنوك المركزية في المنطقة بشأن الشمول المالي والتحول الرقمي.

تقديم حوافز لتمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء مرنة قادرة على التكيف مع تغير المناخ،

وتقديم الحوافز من خلال المصارف المركزية والجهات التنظيمية في المؤسسات المالية الوطنية للبلدان ذات المرونة، مثل أسعار الودائع التفضيلية وسياسات التخفيض الائتماني.

اعتماد تصنيف التمويل المدمج وتادام والتمويل المناخي:

استخدام واعتماد مقاييس التمويل المستدام والتعاريف والمعايير والمنهجيات.

تطوير مجموعة من المشاريع الخضراء القابلة للبنوك:

تحديد فرص الاستثمار الأخضر الإقليمية وهيكلية المشاريع العملاقة المشتركة في البلدان العربية حيث سيتم استخدام التمويل الإقليمي للقروض المشتركة.

رفع مستوى الإلتزام الوطني لمواجهة تغير المناخ والتمويل

- تعزيز القدرات المؤسسية للوكالات المنفذة الوطنية وهذا من شأنه أن يحسن دقة وول الكيانات الوطنية على الموارد المالية المتاحة في ناديق المناخ وكذلك في المؤسسات المالية، مما يهيئ مجالاً أكبر لمشاركة القطاع الخاص،
- إدماج تغير المناخ في إطار التخطيط الوطني، وضمان تدفق بص تدفقات مالية كافية
- تطوير مجموعة من الخبراء في هذا المجال من المدربين بشكل جيد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المحامين والمحاسبين ومقدمي البيانات.
- تحسين التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الكيانات الحكومية، والجهات التنظيمية للقطاع المالي، والمؤسسات المالية والمستثمرين.



خالص الشكر